معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

ورقة سياسات
2025

المحتوى الحقوقي وقضايا التنمية المستدامة والعدالة في المناهج المدرسية في الأردن

بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

ورقة سياسات

المحتوى الحقوقي وقضايا التنمية المستدامة والعدالة في المناهج المدرسية في الأردن

إعداد :

- الياس الطراونة
- سالي النعيم

فبراير 2025

عمّان-الأردن

جدول المحتويات

1 الملخص

2 المقدمـــة

3 الخلفيـــة

4 السياسات الحاليـــة

6 تحليل المشكلـــة

8 التحديات والفرص

9 التوصيـــات

11 خطة التنفيـــذ

17 الخاتمـــة

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

الملخص

تلعب المناهج الدراسية دورًا محورياً في تشكيل وعي الأجيال وتعزيز قيم المواطنة، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، مما يجعلها أداة أساسية لتحقيق التغيير الإيجابي في المجتمعات. ومع تسارع الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول عام 2030، تزداد أهمية إدماج قضايا الحقوق الإنسانية، العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة في المناهج التعليمية، لضمان مواءمة التعليم مع الرؤى الوطنية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي.

على الرغم من الجهود المبذولة في الأردن لتطوير المناهج بما يتوافق مع هذه التوجهات، فإن نسبة المحتوى الحقوقي والمضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ما تزال بحاجة إلى تقييم مستمر وتحسين مستدام.

تهدف هذه الورقة إلى إحداث تغيير جذري في المناهج الدراسية الأردنية لتعزيز التعليم الدامج الذي يدعم قيم التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، من خلال تقديم تحليل شامل للوضع الحالي، بما يشمل الثغرات والتحديات المرتبطة بالمناهج التعليمية في المدارس الأردنية .

تسلط هذه الدراسة الضوء على غياب تناول قضايا حقوق الفئات المهمشة والتنمية الاجتماعية بشكل كافٍ وتقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ تشمل مراجعة المناهج، تدريب المعلمين، وزيادة التمويل المخصص للتعليم الدامج، وتسعى الورقة إلى تمكين صناع القرار من بناء استراتيجية تعليمية شمولية تضمن غرس قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية والاستدامة في الأجيال القادمة ، لذلك تقدم الورقة إطاراً لتحقيق مجتمع أكثر وعياً ومسؤولية، قادرًا على مواجهة التحديات التنموية والحقوقية بكفاءة.

المقدمة

تشكّل المناهج المدرسية حجر الأساس في بناء وتوجيه الأجيال القادمة، فهي ليست مجرد وسيلة لنقل المعرفة الأكاديمية، بل تُعدّ أداة لتعزيز القيم الإنسانية والمفاهيم التنموية. لذلك، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في هذه المناهج لضمان تعليم دامج يعزز مفاهيم التنمية وحقوق الإنسان. إن إدراج المحتوى التنموي والحقوقي في المناهج المدرسية يمثل خطوة ضرورية لتعزيز وعي الطلاب بحقوقهم ومسؤولياتهم، وغرس قيم التنمية المستدامة واللالتزام الوطني، مما يساهم في بناء مجتمع متعلم ومسؤول.

تتمثل المشكلة الرئيسية في غياب المناهج التي تدعم التنمية وحقوق الإنسان بطريقة شمولية، تعكس احتياجات الطلاب وتراعي التعددية الثقافية والاجتماعية ، تكمن الفجوة الحالية بين المناهج التعليمية واحتياجات المجتمع في تعزيز الوعي التنموي والحقوقي، مما يؤدي إلى قصور في إعداد الطلاب للمشاركة الفعالة في تنمية مجتمعاتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية. هذه الفجوة تحول دون تحقيق تعليم دامج حقيقي، يساهم في بناء جيل قادر على تحقيق التنمية المستدامة واللالتزام بقيم حقوق الإنسان.

تأتي هذه الورقة في سياق الاعتراف العالمي المتزايد بأهمية التعليم كأداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان. مع تزايد الوعي العالمي بأهمية التعليم الدامج كحق أساسي، تبرز الحاجة إلى مراجعة المناهج التعليمية لتتماشى مع التوجهات العالمية، وذلك في ضوء التحديات التنموية والاجتماعية التي تواجه العديد من الدول. تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية إدراج المحتوى التنموي والحقوقي في المناهج المدرسية، كوسيلة لتحقيق أهداف التعليم الدامج، وتقديم حلول عملية للتحديات القائمة، بهدف إعداد جيل قادر على المساهمة الفعالة في التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وبناء مجتمعات أكثر شمولية وتسامحًا.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل الوضع الحالي للمناهج الدراسية وتقييم مدى تضمينها لمفاهيم التنمية وحقوق الإنسان، مع تحديد أبرز التحديات التي تعوق تحقيق تعليم دامج في مختلف السياقات. بناءً على هذا التحليل، ستقدم الورقة توصيات عملية لصناع القرار لتطوير المناهج بما يعزز القيم التنموية والحقوقية، كما ستوفر إطارًا استراتيجيًا لدعم المعلمين والطلاب في تطبيق هذا المحتوى بفعالية.

الخلفية

تشكل المناهج الدراسية أحد أهم أدوات بناء المجتمعات وتوجيه الأجيال نحو مستقبل أكثر شمولاً وعدالة في هذا السياق، تعد المناهج التعليمية وسيلة فعالة لنقل المعرفة وتعزيز القيم الإنسانية والتنموية ومع ذلك، تواجه العديد من الدول، بما في ذلك الأردن، تحديات في تضمين حقوق الإنسان وقضايا التنمية المستدامة بشكل متوازن وشامل في المناهج الدراسية.

على المستوى الدولي، أكدت الوثائق المرجعية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) وخطة التنمية المستدامة 2030 على أهمية التعليم كوسيلة لتعزيز الكرامة والعدالة الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في هذا الإطار، يركز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز التعلم مدى الحياة، مع التأكيد على إدراج محتوى يعزز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

أما على المستوى الوطني، فقد تبنى الأردن عدة سياسات واستراتيجيات تدعم إدماج حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في التعليم، مثل الاستراتيجية الوطنية للتعليم (2018-2025) والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025). كما أقر الأردن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2017)، الذي يهدف إلى توفير بيئة تعليمية شاملة تضمن حقوق الجميع، بما في ذلك الطلاب ذوو الإعاقة.

رغم هذه الجهود، كشفت الدراسات عن فجوات كبيرة في التنفيذ، حيث يظل تناول قضايا حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في المناهج محدودًا، ويعتمد بشكل كبير على التناول النظري دون وجود أنشطة تطبيقية تدعم الفهم العميق ، فعلى سبيل المثال، تُظهر الدراسات أن حقوق الفئات المهمشة، مثل ذوي الإعاقة والمرأة، لا تزال غائبة بشكل ملحوظ، في حين أن قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تحظى بالتوازن المطلوب مقارنة بقضايا التنمية البيئية.

على ضوء هذه التحديات، تسعى هذه الورقة إلى تقديم رؤية شاملة تتيح معالجة الثغرات القائمة من خلال مراجعة المناهج الدراسية، تدريب المعلمين، وتوفير الموارد اللازمة لضمان تعليم دامج يعزز القيم التنموية والحقوقية.

مراجعة الأدبيات والإجراءات، والسياسات الحالية

في السنوات الأخيرة، تبنت الحكومة الأردنية عدة سياسات هامة تهدف إلى تعزيز التعليم الدامج، وتطوير المناهج لتشمل قيم حقوق الإنسان والتنمية المجتمعية، رغم الجهود المبذولة، تظل هناك تحديات تؤثر على فعالية هذه السياسات.

أحد أبرز السياسات هو قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017، الذي يهدف إلى ضمان توفير التعليم الشامل والدامج للأشخاص ذوي الإعاقة ينص القانون على توفير بيئات تعليمية ملائمة، وتدريب المعلمين والإداريين، والزّام المؤسسات التعليمية بتقديم الدعم اللازم لضمان مشاركة كاملة للطلاب ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أن هذا القانون يمثل خطوة هامة نحو ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، فإن تطبيقه يواجه تحديات تتمثل في عدم كفاية الموارد في العديد من المدارس، ووجود فجوة بين التخطيط والتنفيذ، مما يؤثر على فعالية التطبيق في بعض المناطق الريفية.

تشمل السياسات الأخرى الخطة الوطنية للتعليم 2020-2025، التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم في الأردن من خلال إدماج قيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية وتحسين البنية التحتية لتلبية احتياجات جميع الطلاب، بما في ذلك الطلاب ذوي الإعاقة. كما تركز الخطة على تدريب المعلمين على التعليم الدامج. رغم هذه الأهداف الطموحة، فإن تنفيذ الخطة يواجه صعوبات تتعلق بنقص التمويل والموارد، حيث لا تزال البنية التحتية في بعض المناطق غير كافية لدعم تطبيق الخطة بشكل فعال.

أيضا تأتي الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2016-2025 كإضافة هامة، حيث تركز على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في التعليم من خلال مراجعة المناهج الدراسية وتضمين مواد تعليمية تعزز من فهم حقوق الإنسان والمواطنة الفعالة. ومع ذلك، يواجه التطبيق تحديات تتعلق بمحدودية محتوى حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، وعدم توافر التدريب الكافي للمعلمين لتطبيق هذه المبادئ بشكل فعال.

أخيرا، تسعى استراتيجية التعليم الدامج بالتعاون مع منظمات دولية مثل اليونسكو والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تعزيز التعليم الدامج عبر توفير الموارد التعليمية وإطلاق برامج تدريبية للمعلمين. بينما تساهم هذه الاستراتيجية في تحسين دعم التعليم الدامج، فإنها تواجه تحديات تتعلق بنقص التنسيق بين الجهات المعنية، وتفاوت توزيع الموارد والبرامج التدريبية بين المناطق، مما يؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة بشكل متساوٍ.

بناء على هذه السياسات،تتجلى الحاجة إلى معالجة الفجوات في التنفيذ وتوفير الموارد الكافية لضمان تحقيق التعليم الدامج بشكل فعال في جميع أنحاء الأردن.

تحليل المشكلة

تعاني المناهج الدراسية في الأردن من قصور واضح في تضمين مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بشكل شامل وفعّال ، حيث يركز المحتوى الحالي بشكل أساسي على الحقوق المدنية والسياسية وقضايا التنمية البيئية، مع إهمال واضح لحقوق الفئات المهمشة، مثل المرأة وذوي الإعاقة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن المحتوى يغلب عليه الطابع النظري، مع غياب الأنشطة التفاعلية التي تعزز فهم الطلاب وتطبيقهم لهذه المفاهيم في حياتهم اليومية، ورغم الجهود الوطنية، مثل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 والخطة الوطنية للتعليم (2020-2025)، فإن التنفيذ يواجه تحديات كبيرة تتمثل في نقص الموارد المالية والبشرية، وضعف تدريب المعلمين على إيصال هذه المفاهيم بأساليب مبتكرة، بالإضافة إلى تفاوت البنية التحتية بين المناطق الحضرية والريفية، كما أن غياب التنسيق بين الجهات المعنية وضعف استغلال الشراكات الدولية يزيد من تعقيد المشكلة، مما يحول دون تحقيق تعليم دامج يواكب التوجهات العالمية ويعزز القيم التنموية والحقوقية في المجتمع.

تحليل محتوى المناهج من حيث الحقوق الأساسية

وفقا لدراسة أجرتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الأردن (2023) ، يتضمن المحتوى الحقوق في المناهج الأردنية إشارات متزايدة إلى حقوق الطفل خاصة في مناهج التربية الوطنية والتربية الإسلامية واللغة العربية إلا أن الدراسة أشارت إلى أن التناول ما يزال في إطار نظري عام، مع غياب الأمثلة التطبيقية والأنشطة العملية التي تعزز القيم العميقة لهذه الحقوق.

- **أبرز النتائج:**

تم تخصيص حوالي 12% من المحتوى في مناهج التربية الوطنية لحقوق الإنسان
المناهج تركز بشكل رئيسي على الحقوق المدنية والسياسية، مع منهاج مخصص للديمقراطية في الصفوف الأخيرة من المرحلة الأساسية، بينما تغيب حقوق الفئات المهمش ة من ذوي الإعاقة بشكل كافٍ.ب
تحليل محتوى المناهج من حيث قضايا التنمية المستدامة.

تناولت دراسة حديثة صادرة عن وزارة التربية والتعليم الأردنية بالتعاون مع اليونسكو (2022) مدى تضمين قضايا التنمية المستدامة في المناهج المدرسية. حيث أظهرت النتائج أن حوالي 15 إلى 20 % من المحتوى في المناهج الحديثة بتناول قضايا ذات صلة بالتنمية المستدامة، مثل حماية البيئة، وترشيد استخدام الموارد والتنمية الاقتصادية.

الملاحظات

قضايا التنمية البيئية تحظى بحصة أكبر مقارنة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، المناهج العلمية مثل العلوم والجغرافيا، في الأكثر تطرقا إلى مواضيع التنمية المستدامة مقارنة بالمناهج الأدبية.

رغم الجهود المبذولة لإدماج قضايا العدالة والمساواة في المناهج الأردنية، إلا أن دراسة الباحث الصرايرة أشارت إلى ضعف التطرق لمواضيع العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في المناهج، حيث يظهر المحتوى المتعلق بهذه القضايا بشكل غير مباشر في دروس الأخلاق والقيم.

التحديات والفرص

التحديات

1. غياب التوازن في التناول: تركز المناهج بشكل أكبر على الحقوق السياسية والمدنية، مع إهمال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

2.ضعف الجانب التطبيقي : معظم المحتوى الحقوق والتنمية المستدامة يقدم بشكل نظري دون أن يترافق مع أنشطة تعليمية تفاعلية.

3.الحاجة إلى تدريب المعلمين كشفت الدراسات عن وجود فجوة في قدرة المعلمين على إيصال مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بشكل صحيح.

الفرص

1.تحديث المناهج:مع التوجه الحكومي المستمر نحو تحديث المناهج، هناك فرصة لتعزيز المحتوى الحقوق وقضايا التنمية.

2. الشراكة مع المنظمات الدولية : يمكن تعزيز التعاون مع المنظمات الأممية كاليونسكو لتعميق التناول الحقوق والتنمية المستدامة في التعليم.

3. دمج الأنشطة التفاعلية: إدماج أنشطة تفاعلية ومشاريع عملية التعزيز وفي الطلبة بقضايا حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

التوصيات

توصيات عامة للحكومة:

1.زيادة التمويل المخصص للتعليم الدامج:

. تخصيص موارد مالية مستدامة لتطوير البنية التحتية التعليمية، وتوفير أدوات تعليمية متخصصة للطلاب ذوي الإعاقة.

. تفعيل الشراكات مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو واليونيسف لتأمين التمويل ودعم المشاريع التعليمية.

2.تعزيز التعاون بين القطاعات:

. إنشاء آلية تنسيقية بين الوزارات والمؤسسات الوطنية لضمان التنفيذ المتكامل للسياسات التعليمية المرتبطة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

. دعم المبادرات المحلية التي تعزز التعليم الدامج بالتنسيق مع المجالس المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

1.إطلاق حملات توعوية شاملة:

. تنفيذ برامج وطنية لرفع وعي المجتمع بأهمية التعليم الدامج وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

التوصيات

توصيات خاصة لوزارة التربية والتعليم:

1.مراجعة وتطوير المناهج الدراسية:

. تشكيل لجان متخصصة لإعادة النظر في المناهج الحالية وتضمين مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بشكل متوازن وشامل.

. إدراج محتوى يركز على حقوق الفئات المهمشة مثل ذوي الإعاقة والمرأة، مع تضمين أنشطة تفاعلية وأمثلة تطبيقية تعزز استيعاب الطلاب.

2.تدريب وتأهيل المعلمين:

. تصميم برامج تدريبية مستمرة للمعلمين تركز على كيفية تعليم وإيصال مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بأساليب تفاعلية.

. إنشاء مراكز تدريب إقليمية لتوفير الدعم الفني والمهني للمعلمين بشكل دوري.

3.تعزيز التعليم العملي والتطبيقي:

. إدماج الأنشطة اللاصفية والمشاريع العملية في المدارس لتعزيز فهم الطلاب لمفاهيم العدالة والمساواة والتنمية المستدامة.

. تنظيم مسابقات وبرامج طلابية تدعم القيم التنموية وتشجع على المشاركة المجتمعية.

4.تحسين البنية التحتية التعليمية:

. ضمان تجهيز المدارس بوسائل تعليمية ملائمة لدعم الطلاب ذوي الإعاقة، وتطوير الفصول الدراسية لتكون شاملة للجميع.

. تحسين الوصول إلى المدارس في المناطق الريفية وتوفير بيئة تعليمية آمنة وشاملة

5.التقييم والمتابعة:

. إنشاء آلية دورية لتقييم تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بتعزيز التعليم الدامج، تشمل تقارير أداء من المدارس والمجالس المحلية.

. إجراء دراسات دورية لقياس تأثير السياسات على مستوى وعي الطلاب وتمكينهم من القيم الحقوقية والتنموية.

خطة التنفيذ

تستند هذه الخطة إلى توصيات محددة لتحسين المناهج التعليمية في الأردن من خلال تعزيز محتوى حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، مع التركيز على التعليم الدامج ،ستُنفذ الخطة على ثلاث مراحل رئيسية، مقسمة عبر فترة زمنية قدرها أربع سنوات.

المرحلة الأولى: التحضير والتخطيط (العام الأول)

الأهداف الرئيسية:

- تحديد الاحتياجات المالية والمصادر المطلوبة.
- بناء التعاون بين مختلف الأطراف المعنية.
- إعداد وتطوير الخطط التنفيذية.
- تقييم الوضع الحالي للمناهج والمعلمين.

الأنشطـــة:

1.إعداد الميزانية وتخصيص الموارد:

- تحديد الاحتياجات المالية على مستوى المدارس، خاصة في المناطق الريفية.
- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم والمنظمات الدولية لضمان تأمين التمويل اللازم.

2.تشكيل فرق العمل ولجان المراجعة:

- إنشاء لجان من خبراء حقوق الإنسان، المعلمين، والمختصين في التعليم الدامج.
- تحديد ممثلين من الوزارات المعنية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والمجالس المحلية.

خطة التنفيذ

الأنشطـــة:

3.تقييم الوضع الحالي للمناهج التعليمية:

• إجراء مسح شامل لمحتوى المناهج الحالية وتحديد الثغرات في محتوى حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

• إجراء دراسة تفصيلية لتقييم التدريب الحالي للمعلمين على مفاهيم حقوق الإنسان والتعليم الدامج.

4.تحضير برامج التدريب الأولية:

• تطوير برامج تدريبية مبدئية للمعلمين حول كيفية إدماج حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في العملية التعليمية.

المرحلة الثانية: التنفيذ والمتابعة (العام الثاني والثالث)

الأهداف الرئيسية:

• بدء تطبيق التعديلات على المناهج.
• تنفيذ برامج تدريب المعلمين.
• توجيه الدعم المالي والتقني للمناطق المحتاجة.
• بدء الأنشطة التفاعلية لتعزيز مفهوم الحقوق والتنمية المستدامة.

خطة التنفيذ

الأنشطـــة:

1.مراجعة المناهج الدراسية:

- تنفيذ التعديلات على المناهج الدراسية لتشمل موضوعات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- إدراج محتوى يركز على قضايا الفئات المهمشة (مثل حقوق المرأة وذوي الإعاقة).
- تقديم أنشطة تعليمية تفاعلية، مثل ورش العمل والمشاريع العملية في الفصول الدراسية.

2.تنفيذ برامج تدريب المعلمين:

- بدء البرامج التدريبية المكثفة للمعلمين على استخدام الأنشطة التفاعلية والعملية في تدريس مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- تنظيم ورش تدريبية دورية على مستوى المدارس لضمان تحسين مهارات المعلمين بشكل مستمر.

3.إطلاق الأنشطة اللاصفية والمشاريع المجتمعية:

- تنظيم مشاريع مدرسية وأنشطة خارجية تعزز الوعي بمفاهيم العدالة والمساواة والتنمية المستدامة.
- تنظيم ورش عمل وندوات تشجع الطلاب على تبني القيم المجتمعية.

4.إجراء التقييم الأولي:

- إجراء استبيانات ميدانية لتقييم فعالية المناهج المعدلة.
- جمع ملاحظات المعلمين والطلاب حول مدى تحقيق الأهداف المرجوة.

المرحلة الثالثة: التقييم والتحسين (العام الرابع)

الأهداف الرئيسية:

- تقييم فعالية التعديلات على المناهج.
- إجراء تقييم شامل للبرامج التدريبية وتحديد نقاط القوة والضعف.
- تحسين السياسات والنظم بناءً على نتائج التقييم.

الأنشطـــة:

1.مراجعة التقدم والتقييم الشامل:

- تقييم أداء المناهج الجديدة ومدى تغطيتها لمفاهيم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- تقييم تأثير برامج التدريب على المعلمين وقدرتهم على تقديم المحتوى الحقوقي والتنموية بشكل فعال.

2.توسيع الأنشطة المجتمعية:

- نشر نتائج الأنشطة الطلابية، مثل مسابقات المشاريع المجتمعية التي تركز على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- دعم الأنشطة التي تنظمها المدارس لتعزيز ثقافة المساواة والعدالة الاجتماعية.

3.تحليل البيانات والمراجعة النهائية:

- إجراء دراسات حالة في المدارس لتحديد ما إذا كان هناك تحسن في أداء الطلاب في هذه المجالات.
- استخدام البيانات المجمعة لتقديم تقرير شامل حول فعالية التعديلات والمشاريع.

4.إجراء التعديلات والتحسينات:

- بناءً على نتائج التقييم، يتم تعديل المناهج والبرامج التدريبية لتعزيز أوجه القصور وتحسين تطبيق المبادئ الحقوقية والتنموية.
- تحديث خطط التنفيذ وتوسيع نطاق التدريب والأنشطة في السنة القادمة.

الخط الزمني للتنفيذ

الأعوام	المرحلة (١) التحضير والتخطيط	المرحلة (٢) التنفيذ والمتابعة	المرحلة (٣) التقييم والتحسين
العام الاول	تخصيص الموارد، تشكيل اللجان، تقييم المناهج والتدريب		
العام الثاني		تنفيذ التعديلات على المناهج، بدء تدريب المعلمين، إطلاق الأنشطة اللاصفية	
العام الثالث		متابعة تنفيذ المناهج، توسيع التدريب، التقييم المبدئي	
العام الرابع			التقييم النهائي، تحديث المناهج والأنشطة بناءً على نتائج التقييم

المتابعة والتقييم المستمر:

- إنشاء نظام متابعة دوري لتقييم التقدم المحرز في كل مرحلة من المراحل.
- إجراء دراسات ميدانية سنوية لقياس تأثير التعديلات على الطلاب والمعلمين.
- ضمان مشاركة جميع الجهات المعنية في التقييم النهائي والتوصيات المستقبلية.

من خلال هذه الخطة، نهدف إلى تحقيق التعليم الدامج والمتوازن في المناهج الأردنية بما يتماشى مع قيم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

الخاتمة

إن تطوير المناهج التعليمية في الأردن ليشمل قيم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة يعد خطوة أساسية نحو تحقيق تعليم دامج يساهم في بناء جيل قادر على المساهمة الفعالة في تنمية مجتمعه وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تضمين المحتوى الحقوقي والتنموي في المناهج، وتعزيز تدريب المعلمين وتوفير الموارد اللازمة، يمكن للقطاع التعليمي أن يلعب دورًا محوريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز ثقافة المواطنة الفعالة وعلى الرغم من التحديات التي قد تواجه تنفيذ هذه التوصيات، فإن الفرص المتاحة لتحديث المناهج والتعاون مع المنظمات الدولية تتيح إمكانية تحقيق تغييرات إيجابية في هذا السياق.

إن التزام الحكومة، وخاصة وزارة التربية والتعليم، بتطوير وتنفيذ هذه الاستراتيجيات سيضمن مستقبلًا تعليميًا شاملاً ومؤثرًا، يحقق التنمية المستدامة، ويحترم حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بما في ذلك الفئات المهمشة من خلال العمل المستمر والمتابعة الفعالة، سيكون لدينا نظام تعليمي يساهم في بناء مجتمع مزدهر وعادل لجميع أفراده.

المراجع

- المهندس حسين الصرايرة

انتهى.

عن مشروع مختبر الاستدامة الأردني

مشروع "مختبر الاستدامة الأردني" للقادة الشباب أطلقه معهد السياسة والمجتمع مطلع شباط 2024، بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان، الذي يهدف إلى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتنمية المستدامة في مواجهة تحديات الاستدامة وتعزيز مستقبل أخضر من خلال منظور التنمية المستدامة(SDGs)، والعثور على حلول مبتكرة في القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

استهدف المشروع 24 شاباً وشابة من المحافظات الأردنية كافة، بما في ذلك الأفراد ذوي الإعاقات، يتم العمل في لجنة وطنية عالية الكفاءة مسؤولة عن دراسة تحديات مجتمعاتهم وتطوير حلول مستدامة، بعد أن خضعوا إلى تدريبات مكثّفة مع خبراء ومتخصصون بالقضايا البيئية، عزّزت من مهاراتهم القيادية وفهمهم للمفاهيم المتعلقة بالاستدامة وأهدافها وآليات كتابة ورقة سياسات لأفكارهم التنموية، توزّع المشاركين إلى فرق من أقاليم مختلفة، أجروا تحليلاً منهجياً لما تحتاجه مناطقهم، بإعطاء جلسات توعوية وتحديد الاحتياجات لأقاليم الشمال والوسط والجنوب في عدة مؤسسات مجتمعية، خرجوا بحلول مبتكرة وفرص التنمية المستدامة المتاحة فيها.

يهدف المعهد من خلال هذه البرامج الى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة، ورفع الوعي حول أهداف التنمية المستدامة وأهمية مشاركة الشباب، وتعزيز التعاون والتشبيك بين أصحاب المصلحة، وضمان شمول الأفراد ذوي الإعاقات في جميع الأنشطة.

مختبـر
الاستدامـة الأردني

معهـد السياســة والمجتمــع

معهد السياسة والمجتمع مؤسسة غير ربحية، ومعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله الى تحقيق الاستقرار والازدهار في الاردن والاقليم وتعزيز اطر وادوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها يقوم المعهد بتحليل واستشراف المخاطر والتغيرات وطرح الافكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والاقليمية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

كما يساهم المعهد في توضيح السياسات العامة والتحديات المعقدة وتعزيز القاعدة المعرفية للمواطن والمسؤول حول التحولات المحلية والعالمية التي تحدد ملامح المستقبل
هذا ويقوم المعهد بدوره ضمن منظومة القيم الوطنية في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية.

يشمل عمل المعهد بالاضافة الى الدراسات والأبحاث التي يقوم بها، تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات مختلفة حيث يساهم في تدريب الشباب على قيم المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمباديء الوطنية الجامعة. كما يقوم المعهد من خلال برامجه البحثية والتدريبية في مجال بناء السياسات بتعزيز قدرة صانع القرار في التعامل مع التحديات الضاغطة وبناء الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخاطر.

يهدف المعهد في تركيز جهود عدد من الباحثين والخبراء والمختصين من مجالات مختلفة وبشكل متكامل في بناء افكار وحلول عملية لتحديات راهنة و متغيرات متوقعة لدعم عمل المؤسسات وتعزيز القدرة في تحقيق المصلحة الوطنية.

www.politicsociety.org Info@politicsociety.org

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute